الأمم المتحدة

A/60/299

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان:مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يشمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، معلومات عن الأنشطة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بهدف إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية في هذا الصدد؛ والدعم المقدم للأنشطة الإقليمية التي تقوم بها المؤسسات الوطنية؛ والمشاورات التي أجرتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية. وترد أيضا في هذا التقرير معلومات عن أعمال المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بقضايا مواضيعية محددة. ويمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن المبادرات المتخذة والمساعدة المقدّمة للمؤسسات الوطنية في تقارير المفوضية عن برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، وتقاريرها عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في التقارير المواضيعية والتقارير القطرية المقدمة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في إطار لجنة حقوق الإنسان.

* A/60/150.

210905 210905 05-47116 (A)
0547116

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢-٥٣	٤
ألف – الخدمات الاستشارية	٧-٨	٥
باء – دعم المبادرات الدولية	٩-٢١	٦
جيم – دعم المبادرات الإقليمية	٢٢-٥٣	٩
ثالثا – التعاون بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٥٤-٦١	١٧
ألف – الهيئات المنشأة بموجب معاهدات	٥٤-٥٩	١٧
باء – الإجراءات الخاصة	٦٠-٦١	١٨
رابعا – التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية	٦٢-٦٧	١٩
خامسا – اجتماعات المائدة المستديرة التي تعقدها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسائل المواضيعية	٦٨-٩٣	٢٠
ألف – تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها	٦٨-٧٢	٢٠
باء – العنصرية والتمييز العنصري	٧٣-٧٤	٢٠
جيم – حقوق الطفل	٧٥	٢١
دال – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب	٧٦	٢١
هاء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٧٧	٢٢
واو – حقوق المعوقين	٧٨-٧٩	٢٢
زاي – منع نشوب النزاعات ومناهضة التعذيب	٨٠-٨٣	٢٢
حاء – الهجرة	٨٤-٨٥	٢٤
طاء – المسائل الجنسانية	٨٦	٢٤

ياء - الحكم الرشيد ٨٧ ٢٤
كاف - الأقليات ٨٨-٩٠ ٢٥
لام - إقامة العدل ٩١ ٢٥
ميم - مبادئ باريس ٩٢-٩٣ ٢٦
سادسا - الاستنتاجات ٩٤-٩٦ ٢٦

أولا – مقدمة

١ – يشمل هذا التقرير، الذي أعِد عملا بالفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، ويكمل التقريرين السنويين اللذين قدمهما الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان خلال تلك الفترة (E/CN.4/2004/101 و E/CN.4/2005/106). ويمكن الاطلاع في تقرير الأمين العام (E/CN.4/2005/107) على معلومات عن سبل ووسائل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية. ويمكن الاطلاع على الوثائق التي تتناول الأحداث المذكورة في هذا التقرير على الموقع الشبكي لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net).

ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢ – أكد الأمين العام في تقريره المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' على أنه سيجري تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة فرادى البلدان في بناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان. ''وبناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري هو الذي سيكفل على المدى الطويل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بطريقة مستدامة. لذا، يجب أن يكون إرساء أو تعزيز نظام وطني للحماية في كل بلد، يعكس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، هدفا رئيسيا للمنظمة. وتكتسب هذه الأنشطة أهمية خاصة في البلدان التي تخرج من الصراعات'' (A/57/387، الفقرة ٥٠).

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن طريق طائفة واسعة من الأنشطة، إلى إبراز التزامها بدعم الأمين العام، في سياق خطة العمل الثانية التي وضعها، في بناء مؤسسات وطنية قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري وكفالة المشاركة الفعالة لكل مكونات الأمم المتحدة بجانب المؤسسات الوطنية من خلال وحدة المؤسسات الوطنية، القائمة داخل فرع بناء القدرات والعمليات الميدانية التابع للمفوضية.

٤ – والمفوضية على اتصال بأزيد من مائة مؤسسة حيث تقدم المشورة والمعلومات بشأن الأنشطة والمسائل التي من شأنها أن تساعدها على المشاركة في مختلف المنتديات. ومن أجل الاستجابة للتزايد السريع في عدد المؤسسات الوطنية، الذي يتناسب مع اتساع نطاق أنشطتها على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية، والاهتمام بأعمالها، جرى تعزيز الوحدة

بموظفين جدد انضموا إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وواصلت المفوضية تعزيز قائمتها بالاستشاريين والخبراء/العاملين في مجال المؤسسات الوطنية بهدف زيادة تعزيز البرنامج العام للتعاون التقني بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥ - وتولي المفوضية الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية أخذاً في الاعتبار الواجب المعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع (المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي مبادئ باريس التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٣)، وتعمل على زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأعمال المؤسسات الوطنية، وتدعم زيادة مشاركة هذه المؤسسات في المنتديات المعنية كمنتديات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنتديات الدولية أخرى. وتشجع المفوضية على تبادل أفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الوطنية، وتُيسِّر إمكانية حصول تلك المؤسسات على المعلومات المناسبة ومشاركتها في اجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية وحلقات العمل وأنشطة التدريب. وتدعم المفوضية أيضا تعزيز الشبكات الإقليمية للمؤسسات.

٦ - وتعير المفوضية أهمية كبيرة للدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في ترجمة القواعد الدولية لحقوق الإنسان إلى قوانين وسياسات وممارسات تكفل احترام حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. ولا ينظر إلى المؤسسات الوطنية كمؤسسات يمكن تقديم المساعدة إليها فحسب، وإنما أيضا كأطراف شريكة يمكنها نقل المعرفة حتى إلى الأمم المتحدة. وباتت المؤسسات الوطنية تحظى باعتراف متزايد من المجتمع الدولي بوصفها آليات أساسية لضمان احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني.

ألف - الخدمات الاستشارية

٧ - تتولى المفوضية تعزيز دور المؤسسات الوطنية على الصعيدين العالمي والقطري من خلال الأعمال التي تنجزها الوحدة، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الدعم المقدم للنظام الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبناءً على طلب عدد متزايد من البلدان، يتم إسداء مشورة محددة لها بشأن الإطار الدستوري أو التشريعي الملائم للمؤسسات الوطنية الجديدة، وبشأن طبيعة تلك المؤسسات ومهامها وسلطاتها ومسؤولياتها؛ وتُجرى دراسات تحليلية مقارَنة، وتقيم احتياجات التعاون التقني، ويتم وضع المشاريع، وإيفاد بعثات التقييم. وتوجه أنشطة تدريبية للزملاء العاملين في المفوضية، والممثلين الإقليميين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء المفوضية الآخرين، بحيث يتمكنون بدورهم من معالجة عدد من المسائل المحددة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية في بلدان ومناطق متنوعة. وتنفذ المفوضية أنشطة مشتركة مع منظمات

مثل أمانة الكومنولث، والوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٨ - وقدمت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المشورة والمعلومات بشأن الأنشطة والمسائل التي قد تساعد المؤسسات الوطنية، ومن ذلك ما يتصل بالأحكام الدستورية، والتشريعات التمكينية، والتشريعات المقارَنة، والبعثات الاستشارية، والقواعد والتنظيمات المتصلة بالمؤسسات في كلٍ من الأردن وأرمينيا وأفغانستان وألبانيا وأنغولا وأوزبكستان وباكستان وبلجيكا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وتايلند وتركيا وتوغو وتيمور - ليشتي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديموقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجيبوتي وسري لانكا وسلوفينيا والسودان وسيراليون وصربيا والجبل الأسود والصين والعراق وقبرص وقطر وكازاخستان والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وكولومبيا وكينيا وليبريا وليسوتو ومصر وملديف والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا والنرويج ونيبال والنيجر وهولندا واليابان واليونان. واستفادت المؤسسات الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأفغانستان ورواندا وزامبيا ومنغوليا ونيبال من برامج الدعم التي تقدمها الوحدة والتي تقام في غالب الأحيان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الوطنية الجديدة أو لتلك التي يجري إنشاؤها في أنغولا وباكستان وتركيا وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار.

باء - دعم المبادرات الدولية

١ - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية ولجنتها الفرعية للاعتماد

٩ - قامت الوحدة، بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية (لجنة التنسيق الدولية)، ولجنتُها الفرعية للاعتماد، بتوفير الدعم الفني وبتيسير عقد الدورتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية في جنيف، بالتزامن مع دورتي لجنة حقوق الإنسان. وحضر الدورتين أزيد من خمسين مؤسسة وطنية. وعُقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنسيق الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في سيول قبل انعقاد المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية.

١٠ - واعتمدت لجنة التنسيق الدولية حتى هذا التاريخ ٥١ مؤسسة وطنية اعتبرت أنها تستوفي الشروط المنصوص عليها في مبادئ باريس، وما انفك هذا العدد يزداد على مر السنين (١٩٩٩: ١٥؛ ٢٠٠٠: ٢٦؛ ٢٠٠١: ٣٢؛ ٢٠٠٢: ٤٠؛ ٢٠٠٣: ٤٥؛ ٢٠٠٤: ٥٠). وعملت الوحدة مع لجنة التنسيق الدولية عن كثب لتعزيز إجراءات

الاعتماد. وإذا كان الاعتماد يُمنح حاليا لفترة غير محدودة فإنه يجوز لرئيس لجنة التنسيق الدولية أو لأعضاء اللجنة الفرعية أن يعيدوا النظر في اعتماد مؤسسة ما، إذا ارتأوا أن ظروف أي عضو في مجموعة المؤسسات الوطنية قد تغيّرت فيما يبدو بشكل يؤثر على امتثاله لمبادئ باريس. واعتمدت لجنة التنسيق الدولية في دورتها الخامسة عشرة النظام الداخلي للجنتها الفرعية للاعتماد، كما أقرت ورقة تتعلق بآليات الإنذار المبكر قدمتها الأمانة أثناء الاجتماع الأخير للجنة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٢ - المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١١ - عُقد المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي استضافته اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، في سيول خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وشاركت في تنظيمه لجنة التنسيق الدولية والمفوضية بدعم مالي من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية، والوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية. وحضر المؤتمر أزيد من ١٠٠ من ممثلي المؤسسات الوطنية في كافة أنحاء العالم. وللمرة الأولى، عُقد منتدى منظمات غير حكومية قبل انعقاد المؤتمر الدولي، كما شاركت منظمات غير حكومية دولية ومحلية بصفة مراقب في جميع أطوار المؤتمر. وكان الموضوع العام للمؤتمر ''احترام حقوق الإنسان أثناء الصراعات وفي سياق مكافحة الإرهاب''. ومن المقرر أن يعقد المؤتمر الدولي الثامن للمؤسسات الوطنية في الأمريكتين في عام ٢٠٠٦.

١٢ - ومتابعةً للمؤتمر الدولي السابع، وافقت لجنة التنسيق الدولية على خلق فريق عامل صغير يضم على الأقل ممثلا واحدا من كل منطقة من أجل كفالة متابعة سليمة للالتزامات الصادرة عن مؤتمر سيول (انظر E/CN.4/2005/106، المرفق الأول)، استنادا إلى الردود على استبيان مقدم لجميع المؤسسات الوطنية. وتعمل الوحدة على تجميع الإعلانات التي اعتمدتها المؤسسات الوطنية منذ عام ١٩٩٣، كما تقوم بوضع جرد بالإجراءات المتخذة.

٣ - هيئات الأمم المتحدة

(أ) لجنة حقوق الإنسان

١٣ - ساعدت الوحدة المؤسسات الوطنية أثناء مشاركتها في الدورتين الستين والحادية والستين للجنة حقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٤، بدأ إصدار سلسلة من الوثائق (E/CN.4/2004/NI/...) تسمح للمؤسسات الوطنية بأن تعرض وثائقها على اللجنة للنظر فيها تحت رموز خاصة بها كما حصل في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (E/CONF.157/NI/...).

١٤ - وعقدت لجنة التنسيق الدولية خلال دورتها الأخيرة مناقشة مواضيعية بشأن دور المؤسسات الوطنية في لجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى استنادا إلى تقرير الأمين العام (E/CN.4/2005/107). وكانت قد أرسلت مذكرة من الأمين العام إلى جميع المؤسسات الوطنية لالتماس تعليقاتها قبل إصدار التقرير.

١٥ - ويتمثل أحد أهداف المفوضية في المساعدة في الجهود المبذولة لتعزيز دور ومشاركة المؤسسات الوطنية المعتمدة وفقا لمبادئ باريس في المنتديات الدولية. وفي هذا الصدد، طلبت لجنة حقوق الإنسان في القرار ٢٠٠٥/٧٤ إلى رئيس الدورة الحادية والستين أن يعمل، بالتشاور مع جميع الهيئات المعنية على الفروغ، بحلول موعد انعقاد الدورة الثانية والستين، من وضع طرائق للقيام بما يلي: (أ) السماح للمؤسسات الوطنية المعتمدة من اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية، برعاية المفوضية، وللجان التنسيق التابعة لتلك المؤسسات، بأن تتحدث، على النحو المبين في تقرير الأمين العام وفي حدود ولاياتها، في إطار جميع البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة ودعم مشاركتها في جميع الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛ (ب) مواصلة ما درجت عليه من إصدار الوثائق الواردة من المؤسسات الوطنية تحت رموزها الخاصة بها.

(ب) اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٦ - منذ عام ٢٠٠٣، سمحت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحمايتها تحديدا للمؤسسات الوطنية بالإدلاء ببيان واحد في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال على قدم المساواة مع المنظمات غير الحكومية.

(ج) لجنة وضع المرأة

١٧ - أعدّت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص ورقة لتقديمها إلى الاجتماع السنوي التاسع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية موضوعها ''دور المؤسسات الوطنية في لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة''، وأحيلت الورقة إلى لجنة التنسيق الدولية في دورتها الخامسة عشرة لكي تنظر فيها. ولا تتمتع المؤسسات الوطنية بصفتها الذاتية، في الوقت الراهن، بمركز في اللجنة، مما يقتضي منها المشاركة في دورات هذه اللجنة في إطار وفود حكوماتها.

(د) أنشطة الإعلام والتدريب

١٨ - تتولى الوحدة منذ عام ٢٠٠٣، بدعم من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، إدارة موقع شبكي خاص بمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net). ويتضمن

الموقع الموصول بجميع المواقع الشبكية للمؤسسات الوطنية الحالية وبالصفحة الرئيسية للمفوضية على الشبكة معلومات عن مسائل قطرية ومواضيعية تهم المؤسسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، أتيحت منذ عام ٢٠٠٤ قاعدة بيانات تحليلية مقارنة لإجراءات وأساليب معالجة المؤسسات الوطنية للشكاوى، وكذلك خدمة لموافاة جميع الأطراف المعنية بالأنباء عن طريق البريد الإلكتروني.

١٩ - ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على برامج ومواد تدريبية بالتعاون مع شركاء المفوضية. وهي تشمل تجميعا للتشريعات والأحكام الدستورية الخاصة بالمؤسسات الوطنية ولتقاريرها السنوية، مسجلة على أقراص مدمجة؛ وبرنامج تدريب مسجل على أقراص مدمجة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة يتعلق بالمؤسسات الوطنية؛ ونسخة مستكملة من المنشور: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: دليل لإنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠ - وتقوم المفوضية، بالتعاون مع المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان وبالاستناد إلى مشاوراتها مع المؤسسات الوطنية، بوضع مؤشرات لقياس فعالية المؤسسات الوطنية ومدى امتثالها لمبادئ باريس.

٢١ - وتوجهت الوحدة بكلمة في الحلقة الدراسية التي نظمتها المفوضية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي تحت عنوان ''تعزيز البرلمان بوصفه حامياً لحقوق الإنسان: دور الهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان''، والتي عُقدت في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

جيم - دعم المبادرات الإقليمية

٢٢ - تقدم الوحدة الدعم المالي والفني إلى الأمانات الإقليمية للمؤسسات الوطنية، بالتعاون مع الوحدات الجغرافية التابعة للمفوضية وممثلي المفوضية الإقليميين، وهو ما يمثل استراتيجية للشراكة مع المؤسسات الوطنية تركز على إقامة وتعزيز الشبكات الإقليمية.

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

(أ) شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكتين

٢٣ - وفرت الوحدة الدعم المالي والفني للجمعية العامة الثالثة لشبكة المؤسسات الوطنية للأمريكتين التي عقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتعاون مع أمانة المظالم الأرجنتينية (Defensoría del Pueblo de la Nación of Argentina)،

وللاجتماع السنوي الرابع للشبكة المعقود في جنيف في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بالتزامن مع اجتماع الصندوق الخاص لأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٤ - وعُقدت قبل الجمعية العامة الثالثة حلقة دراسية بشأن مكافحة التعذيب، نُظمت بالتعاون مع رابطة منع التعذيب. وحضر الحلقة الدراسية والجمعية العامة ممثلون عن الأعضاء الـ ١٣ في الشبكة، وممثل عن رابطة أمناء مظالم منطقة البحر الكاريبي، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وللمرة الأولى دُعي لحضور الاجتماع ممثلون عن الحكومات وعن المجتمع المدني لبلدان المنطقة التي لا توجد فيها مؤسسات وطنية (أوروغواي والبرازيل وشيلي).

(ب) رابطة أمناء المظالم في منطقة البحر الكاريبي

٢٥ - قدمت الوحدة الدعم للمؤتمر الإقليمي الثالث لرابطة أمناء المظالم في منطقة البحر الكاريبي، المعقود في جامايكا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤، من خلال مشاركة الأمين العام السابق للجنة الكندية لحقوق الإنسان الذي تحدث عن مبادئ باريس وأهمية مكاتب أمناء المظالم التي تضطلع بولاية في مجال حقوق الإنسان.

(ج) حلقات العمل والتدريب

٢٦ - قدمت المفوضية الدعم لحلقة العمل بشأن الأمن وحقوق الإنسان التي نظمت في كارتاخينا بكولومبيا في ٢ و٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وشارك فيها منسق المفوضية المعني بالإرهاب.

٢٧ - ودعمت الوحدة في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ مبادرة تدريبية أتيحت للمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، نظمتها شبكة الأمريكتين وعُقدت في مدينة مريدا بالمكسيك. وألقى خبير تابع للمفوضية كلمة أمام المشاركين تناول فيها الإطار الدولي لتعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وحمايتها. ووافقت شبكة الأمريكتين في الاجتماع السنوي الثالث الذي عقدته في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على إنشاء فريق عامل لمتابعة توصيات حلقة العمل.

٢٨ - وفي إطار متابعة اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في زاكاتيكاس (انظر المرفق الثالث للوثيقة E/CN.4/2005/106، والفرع المتعلق بالهجرة أدناه)، أسهمت المفوضية ماليا وفنيا في الحلقة الدراسية الدولية عن ''الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، وحقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية''، التي عقدت في كامبيتشي بالمكسيك في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ونظمتها الشبكة ولجنة ولاية كامبيتشي لحقوق الإنسان والصندوق الخاص لأمناء

المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن المؤسسات الوطنية في المنطقة، وخبراء من إسبانيا وكندا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة. وتشير استنتاجات الحلقة الدراسية إلى المجالات التي تتطلب عناية إضافية من السلطات والتزاما من المؤسسات الوطنية بمعالجة مسألة الهجرة غير المنظمة وتهريب الأشخاص والاتجار بهم.

٢ - أفريقيا

(أ) اللجنة التنسيقية للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان

٢٩ - وفرت الوحدة الدعم لاجتماع اللجنة التنسيقية للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان الذي عقد في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بالتزامن مع اجتماع لجنة التنسيق الدولية. ورحب المشاركون أيضا بأعضاء وحدة أفريقيا التابعة للمفوضية الذين قدموا عرضا عن أنشطتهم.

٣٠ - ومع انتهاء فترة الثلاث سنوات لاستضافة لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان أمانة اللجنة التنسيقية في آخر شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥، اتفق الأعضاء بالإجماع على أن تستضيف كينيا الأمانة، وأوضحوا أنها لن تخضع بالذات لإدارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بكينيا، بل ستظل مسؤولة أمام اللجنة التنسيقية بشكل عام. وطلب إلى فرقة العمل (التي تضم أوغندا وجنوب أفريقيا ورواندا وكينيا والمغرب والنيجر) الشروع في إعداد النظام الأساسي للأمانة بالتعاون مع المفوضية ولجنة التنسيق الدولية.

٣١ - واتفق الأعضاء بالإجماع على عقد المؤتمر الإقليمي الخامس للمؤسسات الوطنية الأفريقية في نيجيريا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على أن يركز المؤتمر بالأساس على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستوفر المفوضية الدعم العالي والفني لأمانة اللجنة التنسيقية، وللمؤتمر الإقليمي الخامس.

(ب) مؤتمر الاتحاد الأفريقي للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان

٣٢ - قام الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المفوضية واللجنة التنسيقية للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، بتنظيم مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت أهداف المؤتمر تشجيع الدول التي لم تنشئ بعد مؤسسات وطنية على أن تفعل ذلك، وتبادل

الأفكار بين المؤسسات الوطنية القائمة، وتحديد المجالات التي يمكن لتلك المؤسسات أن تحسن أعمالها فيها، وتحديد آليات لتنفيذ الصكوك الأفريقية القائمة في مجال حقوق الإنسان.

(ج) حلقات العمل والتدريب

٣٣ - اختتم بنجاح في عام ٢٠٠٤ تدريب نموذجي عن بعد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، خصص للمؤسسات الوطنية الأفريقية واستند إلى برنامج تدريبي يمزج بين استخدام الأقراص المدمجة والمعلمين أعدته، بالتعاون مع المفوضية، منظمة فاهامو غير الحكومية العاملة انطلاقا من جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة. وتم خلال الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ عقد حلقة عمل في نيروبي، شاركت في استضافتها اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وحضرها جميع المشاركين في الدورات لتبادل خبراتهم وأفضل الممارسات.

٣٤ - وشاركت الوحدة في حلقة دراسية عن المؤسسات الوطنية في أفريقيا وتسوية النزاعات وبناء السلم، نظمها البرنامج المعني بحقوق الإنسان وإدارة النزاعات التابع لمركز تسوية النزاعات في كيب تاون بجنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٣٥ - ونظمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل تدريبية في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ لصالح اللجنة الوطنية الزامبية لحقوق الإنسان من أجل تمكين المشاركين من التوصل إلى مستوى مشترك من الفهم لدور المؤسسات الوطنية.

٣٦ - وشاركت الوحدة، بناء على دعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بعثة لتقييم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا، وقام بالتقييم فريق استشاري مستقل. وكان الهدف من البعثة، التي كانت بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، هو إعداد المرحلة الثانية للدعم المقدم للجنة استنادا إلى المشروع الأول الممول من المفوضية: ''بناء قدرات لجنة رواندا لحقوق الإنسان ''.

٣٧ - وتشارك المفوضية فعليا مع مكتب حقوق الإنسان في أنغولا في العمل مع الحكومة من أجل إنشاء مكتب أمين المظالم وصوغ التشريع المقنِّن لعمله وفقا لمبادئ باريس.

٣٨ - وتعمل الوحدة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل دعم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقدمت الوحدة تعليقاتها على مشروع التشريع مرتين، وقامت بصوغ مشروع مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من المتوقع أن يدرج ضمن المشروع الشامل لبعثة الأمم المتحدة في السودان المتعلق بحقوق الإنسان. ومن المزمع تقديم المزيد من الدعم.

٣٩ - وتعمل الوحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي وموريتانيا وجزر القمر، وفي إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في الكاميرون التابع لمفوضية حقوق الإنسان بهدف المبادرة باستراتيجيات لإنشاء مؤسسات وطنية في تلك البلدان.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

(أ) حلقة العمل بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٠ - يسرت المفوضية مشاركة المؤسسات الوطنية في حلقة العمل الثانية عشرة المعقودة في الدوحة في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحددت حلقة العمل في استنتاجاتها أن الأهداف الرئيسية المنشودة هي تعاون الدول مع المؤسسات الوطنية المشاركة ومواصلة إتاحتها للتعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناءً على الطلب، لدعم إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها، وكذلك مواصلة تلك الدول دعمها لأعمال منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية. وتم التشجيع على توفير الدعم لعقد حلقات العمل دون الإقليمية في المنطقة العربية ومنطقة المحيط الهادئ بشأن النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، ومنها المؤسسات الوطنية.

٤١ - وعقب توصيات حلقة العمل الثانية، عقد في الفترة من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ في القاهرة للمؤتمر الدولي حول المؤسسات الوطنية في المنطقة العربية، نظمته المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مصر، بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وشارك فيه ممثلون عن المؤسسات الوطنية القائمة، واللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، ووزارات حقوق الإنسان والعدل في البلدان التالية: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن. ودعي للمؤتمر أيضا ممثلون عن لجان التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية من أفريقيا والأمريكتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك خبراء من الأمم المتحدة. وحضر المؤتمر أيضا منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومعتمدة لدى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

(ب) منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٤٢ - وفرت وحدة المؤسسات الوطنية ووحدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعتان للمفوضية الدعم للاجتماع السنوي الثامن لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعقود في كاتماندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وشاركتا فيه. وجرى التأكيد من جديد، في الاجتماع، على التزام المنتدى بالنهوض بالمؤسسات الوطنية عملاً بمبادئ باريس. وتناول الاجتماع موضوع ''المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب''، ونظر مجلس الحقوقيين الاستشاري التابع للمنتدى في هذا الموضوع. وجرى توفير الدعم أيضا للاجتماع السنوي التاسع المعقود في سيول في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وستستضيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا الاجتماع السنوي العاشر الذي سيعقد في أولان بتار في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(ج) حلقات العمل والتدريب

٤٣ - دعمت المفوضية في سري لانكا عقد حلقة العمل التدريبية الوطنية الأولى بشأن تقنيات التحقيق في مجال حقوق الإنسان. وكان الغرض من هذه الحلقة التي نظمها على مدى خمسة أيام منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تقديم برنامج أساسي للتطوير المهني حتى تلبي، بشكل منظم، الاحتياجات الخاصة بتدريب موظفي شؤون التحقيقات داخل لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان. وشارك في الحلقة ٣٤ مشاركا من موظفي لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان وممثلين عن منظمات غير حكومية محلية. وقد نُظمت هذه الحلقة بطلب من الدول الأعضاء المنتمية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي التمست من المفوضية، في ختام حلقة العمل العاشرة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن تواصل وضع وتنفيذ البرامج التدريبية المتعلقة بتقنيات التحقيق من ضمن مواضيع أخرى. وقد وفرت المفوضية كذلك الدعم للمنتدى فيما يتعلق بعقد البرنامج التدريبي الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتعلق بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان، الذي نظم في مدينة تاغايتاي بالفلبين في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٤٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفرت المفوضية بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ الدعم لبعثة مشتركة تهدف إلى تعزيز الأساس التشريعي للجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين. ووفرت المفوضية أيضا للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن التدريب في مجال معالجة الشكاوى والتثقيف فيما يتصل بحقوق الإنسان، عن طريق لجنة نيوزيلندا لحقوق

الإنسان. وعقدت الوحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ دورة تدريبية تمهيدية تتعلق بمبادئ باريس للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الأردن.

٤٥ - وقدمت المفوضية، عن طريق بعثة الأمم المتحدة في العراق، إسهاما فنيا في عملية صوغ الدستور العراقي الجديد، بما يكفل إدراج حكم يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وأوفدت الوحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بالتشاور مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في كاتماندو، بعثة خبراء لتقييم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال.

٤ - أوروبا

(أ) المائدة المستديرة لمجلس أوروبا بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤٦ - شاركت الوحدة في اجتماع المائدة المستديرة الثالث للمؤسسات الوطنية الذي استضافه المعهد الألماني لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا في برلين يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وحضر الاجتماع مراقبون عن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي لها مركز المشارك في مجلس أوروبا، بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومات، وعدد من الباحثين بصفتهم الشخصية. ويتناول إعلان برلين المواضيع الرئيسية الثلاثة المعالجة في اجتماع المائدة المستديرة، وهي: تطوير نظام حماية حقوق الإنسان في إطار مجلس أوروبا، وحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص.

(ب) الاجتماع الأوروبي للمؤسسات الوطنية

٤٧ - عُقد الاجتماع الأوروبي الخامس للمؤسسات الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في برلين بالتزامن مع اجتماع المائدة المستديرة الثالث. وشارك في تنظيم هذه التظاهرة كل من مجلس أوروبا، واللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان، والرئيس الحالي لفريق التنسيق الأوروبي للمؤسسات الوطنية، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان. وستستضيف اللجنة الوطنية اليونانية لحقوق الإنسان الاجتماع الإقليمي الأوروبي القادم للمؤسسات الوطنية في خريف عام ٢٠٠٦.

٤٨ - وشاركت الوحدة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، في اجتماع فريق التنسيق الأوروبي للمؤسسات الوطنية، الذي استضافته اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان في باريس، كما جرى اتصال بين الوحدة والوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية بهدف تعزيز التعاون بين الوحدة والوكالة.

٤٩ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، شاركت الوحدة في اجتماع فريق التنسيق الأوروبي الذي عُقد في جنيف أثناء انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية، حيث نوقشت مواضيع مثل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالأشخاص، والعنصرية، والتعاون مع مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأقامت الوحدة روابط أوثق مع مفوضية حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا بوصفها مركز التنسيق لأعمال المجلس المتصلة بالمؤسسات الوطنية. وتبادلت الوحدة والمجلس معلومات بشأن مؤسسات وطنية شتى في أوروبا.

٥٠ - ومتابعةً للمناقشات التي دارت في الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان، عُقد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بباريس اجتماع ضم الوحدة واللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان بهدف تحديد استراتيجية مشتركة لإنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها في أوروبا وآسيا الوسطى. واستهدفت الوحدة تحسين التعاون التقني القائم، كما سعت إلى وضع خطة عمل مشتركة. وبدعوة من الحكومة الفرنسية، عُقد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ اجتماع بين الوحدة وممثلين عن وزارة الخارجية لمناقشة أنشطة التعاون التقني المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها.

٥١ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، حضرت الوحدة اجتماعا عقد بباريس بهدف تعزيز العمل المشترك بين المفوضية ومجلس أوروبا وفريق التنسيق الأوروبي فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

(ج) حلقات العمل والتدريب

٥٢ - ناقشت الوحدة مع حكومة تركيا مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وبدعوة من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، شاركت الوحدة في ندوة عقدت في تركيا في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مع رئاسة حقوق الإنسان في تركيا، ومجلس أوروبا، ولجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان، واللجنة البرلمانية لحقوق الأقليات الوطنية والعرقية في هنغاريا. وقد شارك في الندوة ممثلون عن الحكومات المركزية والمحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ونقابات المحامين، بالإضافة إلى وسائط الإعلام.

٥٣ - وبدعوة من حكومة فنلندا، شاركت الوحدة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في اجتماع عقد في هلسنكي من أجل تقديم المشورة للحكومة بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

ثالثا – التعاون بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

ألف – الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٥٤ – تركز مبادئ باريس على أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية في نشاط الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وتواصل الوحدة بانتظام عملها بجانب الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وبجانب أعضاء تلك الهيئات بتوفير تحاليل يعدها الخبراء بشأن المؤسسات الوطنية وإعداد تقارير موجزة للأعضاء. ويعمل في الوحدة موظف متفرغ للمسائل المتصلة بالهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وبالمؤسسات الوطنية.

٥٥ – ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قامت الوحدة بالاشتراك مع فرع المعاهدات واللجان التابع للمفوضية، بعقد حلقات تدريبية في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن ''دعم تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز آليات الحماية الوطنية''. وشارك في التدريب ممثلون عن وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لكل من الاتحاد الروسي وأذربيجان والأرجنتين وألبانيا وأوغندا وبنما وتايلند وتوغو ورواندا وزامبيا وسري لانكا والسلفادور وغواتيمالا وكرواتيا وكولومبيا وكينيا ولاتفيا وموريشيوس. وتمكن المشاركون أيضا من حضور دورات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي كانت بصدد النظر في تقارير دولهم. ووُضِعت خطط عمل بالنسبة لكل بلد بهدف صوغ استراتيجيات تكفل التنفيذ الأفضل لتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على الصعيد الوطني.

٥٦ – وجرى الاضطلاع ببعثات قبل انعقاد الدورات من أجل تهيئة المشاركين لحلقات العمل التي تعقد في جنيف. وأجريت في رواندا وسري لانكا وغواتيمالا وكرواتيا أنشطة متابعة لفائدة البلدان التي شاركت في الدورات التدريبية السابقة من أجل تقييم أثر التدريب في الميدان، وتم ذلك بمشاركة منظمات غير حكومية، ووسائط الإعلام، ومؤسسات وطنية، ومسؤولين حكوميين. وأبرزت أنشطة المتابعة أن البلدان التي استفادت من التدريب استطاعت تعزيز قدرتها الوطنية على تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وذلك بتعزيز نظم الحماية الوطنية فيها، وأدت المؤسسات الوطنية دورا رائدا في هذا الصدد.

٥٧ – وتتولى الوحدة بالتعاون مع فرع المعاهدات واللجان، في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي أيضا، تنظيم ندوة قضائية ستعقد في المنطقة الأفريقية في تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠٥. وسيشارك في الندوة ممثلون عن المؤسسات الوطنية، والأجهزة القضائية، وبرلمانيون، ومنظمات غير حكومية، وممثلون حكوميون، بالإضافة إلى وسائط الإعلام بهدف مناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات على الصعيد الوطني.

٥٨ - وأعدت الوحدة تجميعا لكل الملاحظات والتوصيات الختامية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية والتي قدمتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات منذ عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى القرارات التي اتُّخذت في إطار إجراءات الشكاوى الفردية. وتم حفظ التجميع على الموقع الشبكي لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (www.nhri.net) ويجري استكماله بانتظام. وواصلت الوحدة موافاة المؤسسات الوطنية في البلدان المعنية بشكل منهجي وفوري بالملاحظات الختامية والقرارات التي تتخذ في إطار إجراءات الشكاوى الفردية عقب اعتمادها.

٥٩ - وفي إطار متابعة الالتزام المنبثق عن الاجتماع الثالث المشترك بين لجان الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بزيادة العمل مع المؤسسات الوطنية وإصدار توصيات عامة بشأن عملها مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، قامت الوحدة وفرع المعاهدات واللجان بوضع الترتيبات لمشاركة ممثلين عن مؤسسات وطنية من أوغندا والمكسيك والدانمرك للمرة الأولى في الاجتماع المشترك بين اللجان الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

باء - الإجراءات الخاصة

٦٠ - يتشاور المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة في لجنة حقوق الإنسان مع ممثلي المؤسسات الوطنية بصورة متزايدة وهم يشكلون آلية هامة تشجع على الامتثال لمبادئ باريس وتوفر الدعم للمؤسسات الوطنية. ولقد أطلعت الوحدة المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة على آخر المستجدات لدى عقد اجتماعهم السنوي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تدعيما لتفاعل أكبر بين آليات الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية.

٦١ - ويتمّ تزويد المكلفين بولايات في اللجنة بانتظام بمعلومات عن عمل المؤسسات الوطنية في سياق التحضير لبعثاتهم القطرية. ويستعين المكلفون بولايات بشكل متزايد بالمؤسسات الوطنية لمساعدتهم في ضمان متابعة تنفيذ توصياتهم على الصعيد الوطني. وهذا مجالٌ هام من مجالات عمل المؤسسات الوطنية، يتطلب المزيد من التشجيع. وقامت الوحدة، وفقا لقرار اللجنة ٧٦/٢٠٠٤، بتجميع توصيات الإجراءات الخاصة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية، وهي بصدد العمل على إتاحتها للمؤسسات الوطنية المعنية من أجل المتابعة.

رابعا – التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية

٦٢ – في إطار عملها المتعلق ببناء قدرات المؤسسات الوطنية، تعزز المفوضية تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الوكالة الدولية الحكومية للفرانكفونية، وأمانة الكومنولث.

٦٣ – وأقامت الوحدة روابط أوثق مع الرابطة الفرانكوفونية للجان الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرانكفونية.

٦٤ – وألقت الوحدة كلمة أمام المشاركين في الندوة التي نظمها المجلس البريطاني في بلفاست بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عن الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وعنوانها: ''المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: فعالية أم مجرد حضور؟''. وشارك في الندوة ممثلون عن المؤسسات الوطنية وخبراء من جميع أنحاء العالم لمناقشة تجاربهم فيما يتعلق بكيفية قياس فعالية المؤسسات الوطنية.

٦٥ – وبطلب من المجلس البريطاني ولجنة أيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان، شاركت الوحدة في حلقة العمل الدولية الخاصة بالرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الوطنية وكبار مديريها في بلدان الكمنولث، المعقودة في بلفاست في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وألقت كلمة فيها.

٦٦ – وعُقد المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم في مدينة بنما في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتمحور موضوعا النقاش الرئيسيان حول الشفافية والديمقراطية، ودور أمين المظالم في تعزيز نظام حقوق الإنسان الدولي.

٦٧ – وعُقد المؤتمر السنوي التاسع للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم في كيتو في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتضمّن ندوة عن ''النُظم الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها''. وشارك الممثل الإقليمي للمفوضية في المؤتمر وتناول مواضيع تتعلق بتطوير قواعد حقوق الإنسان ضمن إطار الأمم المتحدة، وإمكانية استفادة المواطنين من هذا النظام، والأساليب المختلفة التي وضعها النظام من أجل ضمان حماية أكثر فعالية لحقوق الإنسان، وأهمية استقلالية الموظفين المسؤولين عن كفالة الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

خامسا – اجتماعات المائدة المستديرة التي تعقدها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمسائل المواضيعية

ألف – تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها

٦٨ – أصدرت المفوضية دليل المؤسسات الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو العدد ١٢ من سلسلة التدريب المهني الذي وُزِّع في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٦٩ – وجرت مناقشات مواضيعية خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنسيق الدولية بشأن تعليم حقوق الإنسان، بحضور المقرر الخاص المعني بحق التعليم.

٧٠ – وحضر ممثلون عن لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان ولجنة أوغندا لحقوق الإنسان، بصفة مشاركين في فريق المناقشة، المنتدى الاجتماعي الذي نظمته المفوضية في جنيف في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٧١ – ومن المتوقع أن يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ اجتماع مائدة مستديرة دولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والهدف منه هو تثقيف المؤسسات الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير منتدى لتبادل المعلومات، وتحسين فهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحسين النُهُج الإقليمية المتعلقة بها، من أجل توطيد الجهود الفردية والجماعية التي تبذلها المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها. وسيدعى للمشاركة في الاجتماع خمس وعشرون مؤسسة وطنية من جميع أنحاء العالم.

٧٢ – ويجري الإعداد، بالتعاون مع المؤسسة الكندية لحقوق الإنسان ولجنة الفلبين لحقوق الإنسان، لعقد حلقة عمل تدريبية للمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة. ومن المتوقع أن تعقد في بداية عام ٢٠٠٦.

باء – العنصرية والتمييز العنصري

٧٣ – وضعت الوحدة، بالتعاون الوثيق مع وحدة مكافحة التمييز التابعة للمفوضية، خطة لإتاحة منح صغيرة للأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية في إطار متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك. وشملت المبادرات المتخذة توفير الدعم لإنشاء وحدة للعلاقات بين الأعراق في إطار لجنة فيجي لحقوق الإنسان، وترجمة المواد التعليمية إلى لغات الشعوب الأصلية في المكسيك، وحماية حقوق أقلية تساتان الإثنية في منغوليا، وإنجاز دراسة عن ممارسات الرق في مقاطعتي مرادي

وتاهوا في النيجر، وتوفير التدريب في فنزويلا بشأن حقوق الشعوب الأصلية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الوحدتان، في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤، مع لجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان على تنظيم أول اجتماع من نوعه مخصص للمفوضين المعنيين بالعلاقات بين الأعراق لمناقشة مسائل تحظى باهتمام مشترك. وشارك ممثلون عن ١٥ مؤسسة وطنية في اجتماع المائدة المستديرة بشأن العلاقات بين الأعراق في إطار سلسلة من المناقشات المركزة التي تدعمها المفوضية بهدف وضع قائمة أولية من مؤشرات النجاح لشبكات المؤسسات الوطنية في مجال التمييز العنصري أو غيره من ضروب التمييز. واختتم الاجتماع بحصر التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الوطنية في مجال العلاقات بين الأعراق.

جيم - حقوق الطفل

٧٥ - أُطلع المشاركون في الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية على دراسة الأمين العام عن العنف ضد الأطفال، التي تدعمها المفوضية واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية (www.violencestudy.org). وقد عين الأمين العام في عام ٢٠٠٣ الخبير الذي يدير الدراسة التي تهدف إلى تقييم حالة العنف ضد الأطفال وتقديم استراتيجيات لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك قيام الدول بوضع آليات حماية فعالة. وطلب الخبير من المؤسسات الوطنية تقديم إسهامات للدراسة لاعتقاده أن تلك المؤسسات توجد في وضع جيد جدا يسمح لها بتحليل مسألة العنف ضد الأطفال على الصعيد القطري. وقد دعمت المفوضية مشاركة المؤسسات الوطنية في المشاورات الإقليمية المتعلقة بالدراسة، وهي مشاورات جرت في تايلاند وجنوب أفريقيا في مطلع عام ٢٠٠٥.

دال - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب

٧٦ - طُلِبَ إلى الوحدة أن تشكل فريق مناقشة من المؤسسات الوطنية للمشاركة في منتدى اليونسكو العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في مدينة نانت بفرنسا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأتاح الفريق، المؤلف من ممثلين عن مؤسسات وطنية من أيرلندا الشمالية والدانمرك وفرنسا، فرصة للمشاركين للتحاور مع خبراء وطنيين بشأن دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب.

هاء – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٧ – تقوم المفوضية، عن طريق الوحدة وفرع الأبحاث والحق في التنمية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوضع الصيغة النهائية لدليل عن دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز المتصل بهما. ومن المتوقع أن يكون الدليل جاهزا في غضون عام ٢٠٠٥. ومن أجل الإسهام في إعداد الدليل، نظمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، خلال الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية، حدثا موازيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمؤسسات الوطنية.

واو – حقوق المعوقين

٧٨ – عُقدت خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنسيق الدولية مناقشة مواضيعية بشأن الاتفاقية الدولية لحقوق المعوقين وكرامتهم، شارك فيها ممثل لجنة التنسيق الدولية لدى اللجنة المخصصة للاتفاقية وفريقها العامل. وشاركت الوحدة بشكل فعلي في تقديم المساعدة لممثل لجنة التنسيق الدولية في مختلف الاجتماعات المعقودة في نيويورك منذ عام ٢٠٠٣.

٧٩ – وفي الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية، أطلع ممثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، الذي خلف ممثل لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، أعضاء اللجنة على التقدم المحرز في صياغة الاتفاقية.

زاي – منع نشوب النزاعات ومناهضة التعذيب

٨٠ – شرعت الوحدة في تنفيذ مشروع مدته ٢٨ شهرا يهدف إجمالا إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية عن طريق التدريب عن بُعد والتدريب الإقليمي، كجزء من تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بالتعاون مع شركائها في المشروع، وهم المنظمتان غير الحكوميتين ''فهامو'' ورابطة منع التعذيب، وكلية موظفي الأمم المتحدة. ويهدف المشروع إلى تعريف المشاركين بمختلف جوانب العمل في مجال منع نشوب النزاعات والتعذيب، واستحداث أدوات لتمكين المؤسسات الوطنية من بناء قدرات ملائمة في هذا الصدد.

٨١ – وتجري برامج التدريب التحفيزية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ومنع التعذيب على ثلاث مراحل يُطالب جميع المشاركين بإنهائها بنجاح، وهي: التعلم عن بُعد باستعمال أقراص مدمجة متاحة بالانكليزية، والفرنسية، والإسبانية والروسية، وحلقات العمل التقليدية،

والتأطير بعد حلقات العمل من أجل تحديد استراتيجيات وطنية. ويتعين على المؤسسات الوطنية أن تختار موظَّفيْن منها للمشاركة في برامج التدريب كجزء من العمل العادي المسند إليهما. ويجب أن يكون أحدهما على الأقل امرأة. ومن المقرر إجراء أنشطة تدريبية بالنسبة لأفريقيا والأمريكتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى.

٨٢ - وجرى تنظيم أول برنامج للتدريب النموذجي المتعلق بمنع التعذيب، والموجه للمؤسسات الوطنية الأفريقية في البلدان الناطقة بالانكليزية، في كمبالا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالتعاون مع لجنة أوغندا لحقوق الإنسان. وسينطلق برنامج التدريب الثاني المتعلق بمنع التعذيب، الموجه للمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسيجتمع المشاركون المختارون في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ في جاكرتا بمناسبة حلقة عمل ستشترك في استضافتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا. أما برنامج التدريب الثالث المتعلق بمنع التعذيب، والموجه للمؤسسات الوطنية الأفريقية في البلدان الناطقة بالفرنسية، فسينظم في خريف عام ٢٠٠٦، وسيدعم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب عقد حلقة عمل تقليدية كجزء من التدريب. ومن المقرر أن ينطلق برنامج التدريب الرابع بشأن منع التعذيب، والموجه للمؤسسات الوطنية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، في خريف عام ٢٠٠٦.

٨٣ - وسيعقد برنامج التدريب الأول المتعلق بمنع نشوب النزاعات، والموجه للمؤسسات الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في آب/أغسطس ٢٠٠٥. كما ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في كولومبو حلقة عمل تقليدية تشارك في استضافتها لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان. وسينطلق برنامج التدريب الثاني المتعلق بمنع تشوب النزاعات، الموجه للمؤسسات الوطنية الأفريقية في البلدان الناطقة بالانكليزية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وستعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في أبوجا حلقة عمل تقليدية بدعم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا. وسيعقد برنامج التدريب الثالث المتعلق بمنع نشوب النزاعات، والموجه للمؤسسات الوطنية الأفريقية في البلدان الناطقة بالفرنسية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد وافقت اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان على المشاركة في استضافة حلقة العمل التقليدية. ومن المقرر أن يعقد برنامج التدريب الرابع المتعلق بمنع نشوب النزاعات، والموجه للمؤسسات الوطنية في الأمريكتين، في آذار/مارس ٢٠٠٦، وقد وافق أمين المظالم في غواتيمالا على تقديم دعمه لعقد حلقة عمل تقليدية في غواتيمالا. أما برنامج التدريب الخامس بشأن منع نشوب النزاعات، والموجه للمؤسسات الوطنية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فمن المقرر أن يقام في خريف عام ٢٠٠٦.

حاء – الهجرة

٨٤ – عقد في زاكاتيكاس في المكسيك، في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اجتماع المائدة المستديرة الدولي للمؤسسات الوطنية بشأن ''أسباب وآثار ونتائج ظاهرة الهجرة وحماية حقوق الإنسان''، الذي نظمته اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الوحدة وبدعم من لجنة زاكاتيكاس لحقوق الإنسان. وقد يسَّر الاجتماع تبادل التجارب والخبرات في مجال إدماج المسائل المتصلة بحقوق المهاجرين في أعمال المؤسسات الوطنية، وحدد منهجيات واستراتيجيات مشتركة لتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتها، وإنشاء نظام لتجميع وتحليل المعلومات المتصلة بأفضل الممارسات في أعمال المؤسسات الوطنية في هذا المجال. وكانت سبع عشرة مؤسسة ممثلة من طرف رؤسائها أو غيرهم من كبار المسؤولين. واعتمد المشاركون في هذا الاجتماع إعلان زاكاتيكاس (E/CN.4/2005/106، المرفق الثالث).

٨٥ – وقدمت الوحدة، في إطار جهودها المبذولة لتعزيز الوعي بالمؤسسات الوطنية، معلومات إلى أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في دورتها الأولى المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤. وخصصت لجنة التنسيق الدولية مناقشتها المواضيعية في دورتها السادسة عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لمسألة الهجرة والمؤسسات الوطنية.

طاء – المسائل الجنسانية

٨٦ – نظمت المفوضية، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة اجتماع المائدة المستديرة الدولي للمؤسسات الوطنية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، الذي عقد في ورزازات في المغرب في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ واستضافه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب. وشارك أيضا في الاجتماع خبيران تابعان للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وحضر الاجتماع ممثلون عن الآليات الوطنية والمؤسسات الوطنية في ١٤ بلدا. وكان الهدف من عقد اجتماع المائدة المستديرة تدعيم قدرة الآليات الوطنية والمؤسسات الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها بإقامة روابط مؤسسية وبوضع استراتيجيات مشتركة.

ياء – الحكم الرشيد

٨٧ – قامت الوحدة، بالتعاون مع لجنة فيجي لحقوق الإنسان، بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة الدولي بشأن دور المؤسسات الوطنية كجهة معززة وحامية للحكم الرشيد وعُقد

الاجتماع في سوفا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وشارك في الاجتماع ممثلون عن مؤسسات وطنية من تسعة بلدان، ووفرت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان معلومات للاجتماع. وكان بين المراقبين ممثلون عن مجتمع الأمم المتحدة في فيجي، وعن المجتمع المدني. وكان الاجتماع بمثابة متابعة مباشرة للحلقة الدراسية التي نظمتها المفوضية بشأن ممارسات الحكم الرشيد الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان، والتي عقدت في سيول في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد اعتمد المشاركون إعلان سوفا (المرجع نفسه، المرفق الخامس).

كاف - الأقليات

٨٨ - عملا بالقرار الذي اتخذه الفريق العامل المعني بالأقليات، في دورته العاشرة، والذي دعا فيه المفوضية إلى تزويده بمعلومات بشأن المبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة بالموضوع التي تعمل بها المؤسسات الوطنية في المسائل المتصلة بالأقليات، أطلعت الوحدة الفريق العامل في آذار/مارس ٢٠٠٤ على الإجراءات المتخذة لإعداد مشروع كتيب عن المؤسسات الوطنية والأقليات يُدرج في دليل الأمم المتحدة للأقليات، عملا بقرار اللجنة الفرعية ١٦/٢٠٠٢. ولقد تم الآن وضع الصيغة النهائية للكتيب الذي سيُنشر في وقت لاحق.

٨٩ - وأشار الفريق العامل إلى أنه سيدعو المؤسسات الوطنية مستقبلا للمشاركة وأوصى الحكومات بالنظر في إمكانية إنشاء مؤسسات وطنية تتألف من أشخاص مستقلين وأكفاء، وتمكين هذه المؤسسات من إجراء التحقيقات وتوفير سبل الانتصاف المناسبة لضحايا انتهاكات حقوق الأقليات التي ترتكبها جميع مؤسسات الدولة، بما فيها قوات الشرطة وقوات الشرطة المسلحة والقوات شبه العسكرية، وكذلك الجهات الأخرى من غير الدول.

٩٠ - ونظمت وحدة المؤسسات الوطنية ووحدة الأقليات اجتماعا متعلقا بحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية عُقد بالتوازي مع الدورة السادسة عشرة للجنة التنسيق الدولية.

لام - إقامة العدل

٩١ - نظمت الوحدة، بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، مناقشة مائدة مستديرة عقدت في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في كوبنهاغن بشأن المؤسسات الوطنية وإقامة العدل. وشارك في اجتماع المائدة المستديرة ٢٢ مؤسسة وطنية من جميع القارات، مما أبرز الطابع المحوري الذي يكتسيه تنفيذ مبادئ باريس وأهميته، لا سيما فيما يتعلق بتمتع المؤسسات الوطنية بسلطات شبه قضائية. وشملت المواضيع التي نوقشت ما يلي:

العلاقة بين المؤسسات الوطنية والجهاز القضائي؛ وآليات التنفيذ القضائية والمؤسسات الوطنية؛ وسلطات التدخل المباشرة والمؤسسات الوطنية؛ وسلطات المؤسسات الوطنية في مناولة الشكاوى ويشمل ذلك القضايا المدنية والقضايا المتعلقة بالقوات العسكرية والأمنية؛ ونظم مناولة القضايا.

ميم – مبادئ باريس

٩٢ – احتفالا بذكرى اعتماد الجمعية العامة لمبادئ باريس في عام ١٩٩٣ (القرار ١٣٤/٤٨)، اتخذت الوحدة مبادرات عديدة من خلال تقديم منح صغيرة في عام ٢٠٠٤ لتعزيز مبادئ باريس على الصعيد الوطني. وقُدمت هذه المنح، بناءً على الطلبات الواردة، إلى المؤسسات الوطنية في ألبانيا، وزامبيا، وغانا، والفلبين، والمغرب، وموريشيوس، وهايتي. وعقدت اللجنة المكسيكية لحقوق الإنسان في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حلقة دراسية بشأن مبادئ باريس شارك فيها خبراء دوليون، بالإضافة إلى الوحدة وممثلي الدول واللجان الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٣ – ونظمت المفوضية في جنيف، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اجتماع مائدة مستديرة بشأن مبادئ باريس، حضره رئيس لجنة التنسيق الدولية وممثلون كبار عن اللجنة، وممثلو هيئة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، ولجنة الحقوقيين الدولية. وشارك أيضا الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة مراقب.

سادسا – الاستنتاجات

٩٤ – لقد أصبح دمج الأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية على جميع مستويات المفوضية أمرا واقعا ويمكن الآن للأمم المتحدة الاعتماد إلى حد كبير على المؤسسات الوطنية بوصفها شريكات في التنفيذ وليس فقط جهات مستفيدة. غير أن إنشاء مؤسسات جديدة يتطلب تضافر الجهود وينبغي عدم تنفيذه بتعجُّل. وفي بعض الحالات، يجب إجراء المزيد من المشاورات على الصعيد الوطني في مرحلة مبكرة من النمو بهدف إعطاء المؤسسة التي يجري إنشاؤها قدرا أكبر من المصداقية. وينبغي إيلاء عناية خاصة لإشراك المجتمع المدني عند إنشاء هذه المؤسسات وكفالة الشفافية لعمليات التعيين فيها. وستواصل المفوضية تعزيز المؤسسات الوطنية القائمة وتقديم الدعم إلى الدول التي هي بصدد إنشاء مثل هذه المؤسسات.

٩٥ – وسيجري تعزيز بناء المعرفة والخبرة التي تتوافر لدى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية، كما سيجري تعزيز إدراج المؤسسات الوطنية ضمن

عملية التقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفقا لخطة العمل الثانية التي وضعها الأمين العام والتي تدعو إلى إعمال حقوق الإنسان على الصعيد القطري بتعاون مع الشركاء الوطنيين.

٩٦ - وتوجه المفوضية انتباه الحكومات والمؤسسات الوطنية إلى مدى أهمية مبادئ باريس وتدعوها إلى إعادة تأكيد صلاحيتها وضرورة الامتثال لها. وثمة مجال لمواصلة العمل مع المؤسسات الوطنية عن طريق لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأفرقتها العاملة، ومختلف الإجراءات الخاصة للجنة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقيام تعاون من هذا النوع مع مؤسسات تعمل وفقا لمبادئ باريس لا يمكن إلا أن يعزز الأعمال الفنية التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة.